

Distr.: General  
19 June 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 15 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

على الرغم من أن مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية قد طالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بشكل لا لبس فيه ومرارا وتكرارا، بوقف جميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإن إسرائيل تواصل حملتها الاستيطانية الاستعمارية، منتهكة بشكل منهجي التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع الإفلات التام من العقاب.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنه قد أهيّب بجميع الدول والمنظمات الدولية، في جملة أمور، أن "تواصل بهمة اتباع سياسات تكفل احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي في ما يتعلق بجميع الممارسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة أنشطة الاستيطان الإسرائيلية"؛ و"ألا تعترف بالوضع الناشئ عن تدابير تعتبر غير قانونية بمقتضى أحكام القانون الدولي، بما يشمل التدابير الرامية إلى المضي قدماً بمخططات ضم الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وأن تمتنع عن تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على هذا الوضع"؛ وعلى الرغم من أن الجمعية العامة دعت باستمرار إلى اتخاذ "تدابير للمساعدة، بما يتسق مع أحكام القانون الدولي، في ضوء استمرار عدم الامتثال للمطالبات بضرورة الوقف التام والفوري لجميع أنشطة الاستيطان" ومن أن مجلس الأمن أهاب على وجه التحديد، في قراره 2334 (2016)، بجميع الدول "أن تميّز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967"، تواصل إسرائيل التهريب من العواقب، وتصيح أكثر جرأة على خرق القانون، مع استمرار المجتمع الدولي في التقاعس عن مسؤولياته في محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي ترتكبها.



وفي سياق هذا الواقع المؤسف، تواصل الحكومة الإسرائيلية المضي قدما بصفاقة في أجنحتها الاستيطانية الاستعمارية، مع خطط تم الكشف عنها مؤخرا لبناء 4 000 وحدة استيطانية أخرى، وتشجيع نقل المستوطنين الإسرائيليين بعدوانية إلى فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية - مع دعوة بعض المسؤولين علنا إلى نقل نصف مليون مستوطن إضافي، بالإضافة إلى 750 000 نقلوا بالفعل بشكل غير قانوني؛ وتصعيد استيلائها على منازل وممتلكات الفلسطينيين وهدمها وتهجيرها القسري للمدنيين الفلسطينيين؛ والسماح بعنف وإرهاب ميليشياتها وعصابات الاستيطانية ودعمهما، وكل ذلك بهدف تحقيق نفس الأهداف غير القانونية والمدمرة المتمثلة في الاستعمار والضم والتطهير العرقي.

ولهذا الغرض، تواصل إسرائيل أيضا خططها لاستعمار ما يسمى بالمنطقة "E-1" في قلب الضفة الغربية المحتلة، في محاولة لإنشاء سلسلة متصلة من المستوطنات بين مستوطنة "معاليه أوميم" والقدس، وإعاقة وحدة الأرض الفلسطينية فعليا بفصل الأجزاء الجنوبية والشمالية من الضفة الغربية. والهدف من هذه التدابير غير القانونية واضح ألا وهو ضم تلك المستوطنات.

ووفقا لمنظمة السلام الآن: "إن تقدم البناء في المنطقة EI هو خطوة أخرى في إجراءات الحكومة الإسرائيلية الحالية، والتي تقوم، منذ إنشائها، بإنشاء مستوطنات جديدة، وإعادة المستوطنين إلى شمال الضفة الغربية، وتعمل الآن على تهيئة الظروف لضمّ الضفة الغربية ... ويبدو أن هذه الحكومة المؤيدة للاستيطان والضم تواصل العمل وفقا لخطة منهجية تقودنا إلى واقع الفصل العنصري، مما يقوّض فرص التوصل إلى حل سياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

وفي غياب ذلك الحل العادل، وفي غياب أي شكل من أشكال المساءلة، تمعن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أيضا في اعتداءاتها على السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك هجماتها على الأطفال.

ومن بين آخر ضحايا الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني صبي صغير يبلغ من العمر سنتين، هو محمد هيثم ابراهيم التميمي، الذي توفي في 5 حزيران/يونيه بعد إصابته في رأسه بالذخيرة الحية التي أطلقها عليه وعلى والده عمدا الجنود الإسرائيليون الذين أغاروا على قرية النبي صالح في 1 حزيران/يونيه، وهي قرية عانت من هجمات وقمع متواصلين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين. ومحمد هو الطفل الفلسطيني العشرون الذي تطلق عليه إسرائيل النار وترديه قتيلا في عام 2023. وإنها جريمة حرب إسرائيلية أخرى ترتكب ضد طفل بريء أعزل، من دون عواقب.

وبالأمس أيضا، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية شابا فلسطينيا آخر، هو فارس عبد المنعم حشاش، البالغ من العمر 19 عاما، في غارة عسكرية أخرى شنتها على مخيم بلاطة للاجئين في نابلس. واستهدفت فارس بالرصاص في الصدر والبطن والأطراف السفلية، وأصيب ثمانية فلسطينيين آخرين في الهجوم الإسرائيلي على المخيم.

وفي كل عمل، وكل يوم، تثبت قوات الاحتلال الإسرائيلية استخفافها التام بحياة الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. لكن هذه الأعمال ليست نتائج متهورة وغير مقصودة للاحتلال، بل هي جزء لا يتجزأ من فرضه.

إن القمع العنيف للشعب الفلسطيني - الذي يبيث الخوف والرعب، ويلحق الخسائر والصددمات بالسكان، ويسجن السكان ويسحق أي مقاومة مشروعة لهذا الاحتلال المستمر منذ 56 عاما - هو أحد الوسائل الأساسية التي تستخدمها إسرائيل لضمان استمرار سيطرتها على الأرض الفلسطينية وتسهيل استعمارها وضمها. وجميع هذه الأعمال هي انتهاكات متعمدة ومتراصة وجسيمة ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وقواتها العسكرية وميليشيات مستوطناتها.

وكلمات الإدانة وحدها لا تكفي لتصحيح هذا الواقع المروع. لقد حان الوقت لترجمة الإدانات لسياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية إلى تدابير مساءلة جادة وعملية. ويجب أن تتوقف جميع أشكال المساعدة المقدمّة إلى هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني القائم على الفصل العنصري. ويجب أن تكون هناك عواقب للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي تتواصل في ازدياد صارخ لمجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والمجتمع الدولي بأسره. ويجب مساءلة إسرائيل عن اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك استهدافها المنهجي للأطفال الفلسطينيين، الذين يقتلون ويُشوّهون، ويُعتقلون ويُحتجزون، ويُحرمون من حقوقهم الأساسية، ويتحمّلون صدمات تفوق الوصف. ويجب أن يبدأ ذلك بإدراج إسرائيل في قائمة منتهكي حقوق الأطفال. ويجب أن يتحمّل المسؤولون والعسكريون والمستوطنون الإسرائيليون عواقب جرائمهم.

إن رفض إسرائيل احترام القانون الدولي يظهر أنه لا توجد طريقة أخرى لردع هذه الجرائم ووقفها. ومن الملح اتخاذ إجراءات لحماية الشعب الفلسطيني وإنقاذ آفاق التوصل إلى حل عادل يضمن إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والسلام والأمن للذين حرم منهما هو ومنطقتنا لفترة طويلة جدا. ولذلك، ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى التحرك فورا لدعم سيادة القانون ومسؤولياته التي لم يتم الوفاء بها تجاه قضية فلسطين.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 792 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 31 أيار/مايو 2023 (A/ES-10/940-S/2023/396)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور  
الوزير، المراقب الدائم